المقدمة

يُفترض أن التنشئة الاجتماعية السياسية هي عملية تحويل الكائن البشري إلى إنسان اجتماعي سياسي. فهي تقوم بتنشئة الفرد جسميا ونفسيا وعقليا وعاطفيا وقيميا وثقافيا وسلوكيا. مما يساعد الفرد في التكيف الحياتي والبيئي والاجتماعي السياسي. وتعمل التنشئة نتيجة لذلك على المحافظة في استمرار الوضع الراهن والتكيف مع الأوضاع المستجدة، كما يمكنها إدخال بعض التغيرات على بعض من هذا الواقع الاجتماعي السياسي. بما قد يساعد في تكيف واستمرار وبقاء النظام الاجتماعي والسياسي أطول مدة ممكنة؛ ولكن قد يحدث أحيانا أن تقوم التنشئة الاجتماعية السياسية بتغير شامل للقيم الموجودة، وهي عملية صعبة أن لم تكن مستحيلة من أجل تنشئة الفرد على قيم مختلفة تماما عن القيم التي درج عليها المجتمع السياسي، ويُفترض أيضا أن بعض مؤسسات أو هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية مثل: هيئة الأسرة وهيئة النظراء وهيئة القبيلة والهيئة الدينية وهيئة النظام السياسي تقوم بمهمة التنشئة الاجتماعية السياسية. إذ يتم بواسطتها نقل القيم والممارسات والثقافة من جيل إلى جيل أو القيام بتغير جزئي أو كلي لها، وفي الوقت الذي تقوم هذه الهيئات بوظائفها فأنها قد تتأثر في عوامل عدة. كالعوامل الذاتية والبيئية والثقافية؛ ونتيجة لعملية التنشئة الاجتماعية السياسية هذه والعوامل المؤثرة فيها. يُفترض أن الفرد والجماعات الاجتماعية تقوم بسلوك اجتماعي سياسي معين يؤمل منه في الغالب أن يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهو الغاية الذي تسعى إليها معظم النظم الاجتماعية والسياسية؛ ولكن قد يحدث أن يقوم أفراد وجماعات معينة بسلوك يختلف عن أو يتقاطع مع أهداف النظام الاجتماعي والسياسي، ولأسباب مختلفة مما قد يتسبب في حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ومن بين مظاهر أو نتاج عملية التنشئة الاجتماعية السياسية يُذكر الاختلاف في السلوك السياسي بين الأفراد؛ وكذلك بين الجماعات السياسية. فيمكن ملاحظة أن هناك اختلافا في الاهتمام بالحياة السياسية، وفي السلوك الانتخابي، والهوية الحزبية والأيديولوجية، والاتجاهات والآراء السياسية. كما أن هناك اختلافا بينهما في تقويم القيادات والسياسات العامة، والولاء للوطن والنظام السياسي، والمشاركة السياسية من عدمها أو ضعفها. فبعض الناس لديهم ولاء للوطن والنظام السياسي في الوقت الذي يملك البعض الآخر ضعف الولاء للوطن والنظام السياسي؛ لذلك لا يهتم بالمشاركة الإيجابية ويتخذ موقفا لا مباليا ومغتربا من الأنشطة السياسية، ويحاول التأثير في الحكومة بواسطة المظاهرات، وتقديم العرائض الاحتجاجية من أجل تغير سياساتها أو اللجوء إلى مشاركة سلبية عن طريق محاولة قلب نظام الحكم. هذا وقد تبرز بعض نقاط التشابه والاختلاف في العمليات والخصائص المميزة للنظم السياسية من حيث عملياتها أو عوامل استقرارها واختلافا نسبيا في سلوكها. وقد يمكن أيضا ملاحظة اختلاف الأفراد في

درجة ميولهم لتكوين الجماعات الاجتماعية للتأثير في الحكومة، واختلافهم في أساليب ووسائل حل المشكلات السياسية، كاستخدام الوسائل السلمية أو العنيفة، واختلافا في درجة الاعتراف بحقوق الآخرين، فضلا عن اختلاف السلوك السياسي للمرأة عن الرجل. إلى جانب ذلك يمكن إدراك وجود اختلاف في معرفة الفرد بالعناصر التي تسهم في عملية تسلم الطلبات الشعبية، وإصدار القرارات الحكومية ودرجة إدراك الفرد لحقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي. فضلا عن كل ما تقدم قد يمكن ملاحظة أن هناك بعض الاختلاف والتشابه بين المجتمعات في درجة الاندماج السياسي والشعور القومي. كما قد يمكن ملاحظة تأييد ومنح أو معارضة وإيقاف النظام السياسي لأجراء إصلاحات سياسية حقيقية، والمشاركة السياسية الفعالة والضمانات الدستورية لها، وحقوق المواطنة والمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكوين الأحزاب، وقيام المجالس التمثيلية الوطنية. كما يمكن أن يوفر الاستقرار السياسي أو عدمه مظهرا آخر من مظاهر التنشئة الاجتماعية السياسية. ويُفترض أن عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية في إطارها العام لا تشذ كثيرا من حيث: أهدافها، ووظائفها، والعوامل المؤثرة فيها، وعلاقاتها مع الثقافة السائدة، ونتائجها ومظاهرها عن نظيراتها في مجتمعات كثيرة إلا بقدر ما يتعلق الأمر بخصوصية البيئة الاجتماعية السياسية العربية التي تترك بلا شك بصمات خاصة ومحددة في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية.

مشكلة الدراسة: تحاول الدراسة البحث عن أسباب الإختلاف في السلوك السياسي في المجتمعات العربية من خلال دراسة التنشئة الاجتماعية السياسية ومن وجهة نظر نفسية واجتماعية وسياسية في آن واحد. من هنا فإن المشكلة العامة التي تحاول أن تعالجها هذه الدراسة تكمن في السؤال عن سبب ذلك الاختلاف في السلوك السياسي في المجتمعات العربية. فضلا عن ما تقدم، تحاول الدراسة أن تجد تعليلا لسبب لجوء مجموعة كبيرة من الأفراد والجماعات التي تعلمت أدبيات الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية وقامت بتدريسها، ولكن لا يمكنها من تطبيقها في تعاملها اليومي مع بعضها ومع الآخرين. وذلك على العكس مما يقوم به الأستاذ في الاختصاصات العلمية الصرفة باختبار ما درسه لطلابه في الصف داخل المختبر لإثبات ما قام بتدريسه!؟ بمعنى آخر فأن المشكلة التي تحاول أن تعالجها هذه الدراسة قد تكمن في السؤال التالي: إذا كانت دراسة العلوم السياسية لوحدها لا تعيننا في تفسير السلوك السياسي بما فيه سلوك طلابها وأساتذتها فهل يمكن أن تعيننا الدراسات النفسية والاجتماعية في مجال التنشئة الاجتماعية السياسية أيضا على ذلك؟

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن التنشئة النفسية والاجتماعية السياسية العربية التي يتعرض لها الفرد، وخصوصا في مرحلة الطفولة واستمرارها بنفس المنوال في مرحلة النضوج،

هي المسئولة أو السبب، وما يترتب عليها من سلوك اجتماعي وسياسي هو النتيجة، ومن أجل اثبات الفرضية فأن الدراسة تحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما هو دور هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية الأولية والثانوية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية؟

2- ما هي العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية؟

3- هل لأنماط التنشئة النفسية والاجتماعية العربية ابعاداً سياسية أو تأثيراً في التنشئة الاجتماعية السياسية وبالتالي تأثيرا في السلوك السياسي؟

4- هل هناك علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين الثقافة السياسية العربية والتنشئة الاجتماعية السياسية العربية؟

5- هل هناك تشابه في التنشئة الاجتماعية السياسية بين مختلف المجتمعات السياسية العربية، إلى درجة يمكن أن يطلق عليها بالتنشئة الاجتماعية السياسية العربية او العكس هو الصحيح؟

<u>منهجية الدراسة:</u> ومن أجل التحقق من صحة الفرضية أعلاه اعتمد الباحث على عدد من المناهج منها منهج السببية الاجتماعية الذي يرى: بأن التنشئة الاجتماعية هي السبب والسلوك السياسي هو النتيجة. كما أعتمد الباحث في دراسته مناهج أخرى فرعية منها: المنهج التاريخي لاستعراض الخلفية التاريخية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعلق بالتنشئة الاجتماعية السياسية العربية، ومنهج الشخصية باعتبار أن للشخصية دورا كبيرا في التأثير في تنشئة الفرد، واعتمد الباحث أيضا على منهج الثقافة باعتبار أن للثقافة دورا كبيرا في تنشئة الفرد، ومنهج التحليل النظمي لتحليل واقع النظام الاجتماعي والسياسي العربي للتوصل إلى النتائج التي بدورها تكون جزءا من المعلومات الجديدة التي يعاد تحليلها، كما يحلل هذا المنهج موضوع الدراسة في جوانبه المتعددة، ويحاول استخلاص ما يمكن استخلاصه من أفكار من اجل الوصول إلى نتائج موضوعية بشأنها، واعتمد الباحث أيضا المنهج المقارن للمقارنة بين نماذج مختلفة من دراسات التنشئة الاجتماعية السياسية في عدد كبير من المجتمعات العربية كون أن المقارنة بين مجتمعات سياسية غير متشابهة أو مختلفة تماماً تصح من الناحية المنهجية، وبما دراستنا فترتض أن المجتمعات العربية تشترك في التراث العربي الإسلامي وتتلقي في جوانب عديدة من المواضيع المتعلقة في التنشئة الاجتماعية السياسية لذلك فأنه من الممكن أجراء مقارنة بينها وإمكانية تعميم بعض النتائج في بعض أوجه التشابه. كما استفاد الباحث من المنهج الوظيفي في التحليل السياسي، فضلا عن ما تقدم، استعان الباحث بالمنهج المكتبي الذي زود الباحث بعدد من الدراسات النفسية والاجتماعية الميدانية التي توضح أنماط التنشئة وتأثيراتها على سلوك

الفرد والجماعة. حيث استفاد من حوالي تسعة وعشرين دراسة نظرية في علم النفس وعلم الاجتماع ودراسات اجتماعية سياسية تمت في العديد من المجتمعات العربية. وحوالي تسعة وثمانين دراسة ميدانية تمت في ثلاثة عشر مجتمع عربي: تتضمن حوالي اثنتي عشر دراسة ميدانية في علم النفس. وحوالي سبعة وثلاثون دراسة ميدانية في علم الاجتماع. وحوالي عشرون دراسة ميدانية في علم النفس الاجتماعي. وحوالي عشرون دراسة ميدانية في التنشئة الاجتماعية السياسية. وجرت هذه الدراسات الميدانية في كل من مصر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، الكويت، وعُمان، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، والجزائر، وفلسطين. واعتمدت هذه الدراسات على الاستبيانات، والمقابلات الشخصية، والمخبرين، والملاحظة بالمشاركة، وتحليل المضمون، وقياسات نمط التنشئة، والمواقف، والتكيف، والشخصية. فضلا عن ما تقدم. أجرى الباحث شخصيا ثلاث دراسات ميدانية. تضمنت الأولى عينة من العراقيين المقيمين في عمان، الأردن، في العام 2000، بينما أجريت الثانية على عينة من الطلاب الأردنيين في أحدى كليات المجتمع في العام نفسه. وأجريت الثالثة على عينة عشوائية من الأردنيين في العام ذاته. وتم استخدام مقياس القيم الاجتماعية والتجارب والممارسات غير الرسمية للمشاركة في هاتين الدراستين. فضلا عن ما تقدم. عاش الباحث نفسه ميدانياً في بلد عربي هو العراق لمعظم حياته. وفي عدد من المجتمعات العربية. مثل الأردن. وسوريا. وليبيا. والسودان. واختلاطه بالجالية العراقية والعربية في رومانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا لحوالي فترة سبعة سنوات ونصف.

<u>أهمية الدراسة:</u> تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل التنشئة الاجتماعية السياسية العربية وبالتالي السلوك السياسي العربي انطلاقا من رؤية حياتية أو جسمية. ونفسية، واقتصادية، واجتماعية، وبواسطة بيان تأثير البيئة المحيطة الإقليمية والدولية في هذا السلوك، وليس انطلاقا من تفسيرات أحادية الجانب كأن تكون سياسية بحتة فقط. أو الاستناد إلى عوامل داخلية فقط. فقد جرت العادة في العديد من الدراسات على وصف النظام السياسي العربي بأنه: نظام تسلطي؛ وأن المرأة العربية مخلوق مُستعبد أو مظلوم أو مقهور دون تحليل أو بيان أسباب ذلك أو الوقوف على حقيقة مواقف المرأة والأفراد بشكل عام من واقع حياتهم الاجتماعية والسياسية.

أن إرجاع السلوك إلى أسباب معينة يمكن أن يساعد على التنبؤ به. كما يمكن معالجة السلوك السلبي عن طريق إزالة مسبباته. وبالرغم من عدم نقض الأسباب والنتائج التي توصلت إليها الدراسات العراقية والعربية والأجنبية التي سبقت في هذا الموضوع إذ يحمل كل منها قدرا كبيرا من الحقيقة وجانبا مهما، وبالرغم من ان الباحث استفاد الكثير من المعلومات القيمة التي تحتويها هذه الدراسات واستمد منها معظم تحليلاته، إلا انه يحاول في

هذه الدراسة التأكيد على تحليل أسباب هذا السلوك السياسي العربي من زاوية مختلفة، وتوسع في التحليل. كما تكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها لدراسة موضوع له أهمية كبيرة بحكم تأثيره في استمرارية النظم السياسية العربية باعتبار أن التنشئة الاجتماعية السياسية فيها أسهمت في انتاج سلوك سياسي يختلف نوعا ما عن نظيراتها فيما بين المجتمعات العربية وفيما بينها وباقي المجتمعات غير العربية. وتعرض في هذه الدراسة أيضا نماذج من التنشئة الاجتماعية السياسية العربية من خلال استعراض دراسات ميدانية عديدة ومتنوعة من مجتمعات سياسية عربية عديدة أستطاع البعض منها التكيف والبقاء ويعاني البعض الآخر منها من أزمات تهدد الاستقرار الاجتماعي السياسي مما قد يقدم بعض من نماذج تنشئة اجتماعية سياسية عربية يمكن أن يحتذي بها من قبل مجتمعات سياسية عربية أخرى تعاني من نماذج تنشئة اجتماعية سلبية أو غير سوية هددت وقوضت استقرار وبقاء البعض منها، ولازالت تهدد الاستقرار الاجتماعي السياسي لبعض آخر وبالتالي بقاءها واستمرارها.

إن الأهمية الأساسية لهذه الدراسة تكمن في محاولتها أثبات أن جذور السلوك السياسي ذات أصل نفسي واجتماعي قبل أن يكون ذات أصل سياسي؛ وان الأخير ما هو إلا نتيجة التنشئة النفسية والاجتماعية، وأن السلوك تدريب وممارسة منذ الطفولة أي تنشئة نفسية واجتماعية ولا يأتي بالضرورة من التعلم فقط في المدارس والكليات مثلما يتم من قبل طلاب العلوم السياسية وغيرهم كما في دراسة مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها أو من خلال تدريس الأخيرة بواسطة أساتذة العلوم السياسية وغيرهم دون أن يكون لها تطبيق فعلي لها في الواقع من الطلاب والأساتذة أنفسهم، وتتجسد اهمية الدراسة أيضا في بيان نتائج فرعية تعكس دفاعا عن القيم والتراث العربي الإسلامي انطلاقا من وجهة نظر حاولت أن تكون موضوعية وعلمية تجاه محاولة تشويه صورة التنشئة العربية الإسلامية، فضلا عن ذلك تقوم هذه الدراسة بجمع وإبراز وتحليل معظم أدبيات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية مما قد يسهل مهمة الطلاب والباحثين في هذا المجال، وسعيها لأن تضيف إلى المكتبة العربية والعراقية فضلا عن العالمية مصدراً جديداً في موضوع ندرت الكتابة فيه على الأقل بهذا القدر من التفصيل والتركيز والجمع والمنهجية الواضحة.

فضلا عن كل ما تقدم، فأن الدراسة تأمل في انها تتميز أو تنفرد في تقديم منهجية جديدة في أدبيات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، وهي أدبيات لم يسبر أحد أغوارها بالتفصيل والوضوح، من خلال هيكلية دراسية واضحة وعرضها المفصل لمعظم الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع ومن خلال استنادها في التحليل إلى دراسات نفسية واجتماعية، يمكن أن تسهل لطلاب العلوم السياسية تطبيقها في كل المجتمعات العربية في موضوع له أهمية كبيرة في تحقيق التنشئة الاجتماعية السياسية السوية والإيجابية وبالتالي تحقيق، الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروريين لتكيف وبقاء الأنظمة الاجتماعية والسياسية

العربية. أكثر من ذلك يطمح باحث هذه الدراسة أن بحثه هذا مرجعاً تدريسياً للمؤسسات التعليمية فضلا عن مرشداً لوزارات رسمية تهتم في تنشئة جيل عربي سوي ونافع يقود إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبقاء واستمرار النظم السياسية بالتالي.

الدراسات السابقة: استفاد الباحث من عدد من الدراسات التي تناول البعض منها السلوك الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية بشكل عام، وتناول الآخر التنشئة الاجتماعية السياسية بشكل خاص. وتنقسم هذه الدراسات إلى دراسات عراقية وعربية وأجنبية.

أ- الدراسات العراقية: من الدراسات العراقية القيمة التي تطرقت إلى السلوك السياسي دراسة (عبد الرحمن حسين محمد الجميلي) الموسومة ب (المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير)، التي خلصت إلى بعض النتائج منها: أن مجتمعات الخليج العربية لم تستطع تطوير أشكال الممارسة السياسية فيها بما يتلاءم والتطورات الحاصلة في العالم بسبب انغلاق البنى السياسية للأنظمة الحاكمة، واحتكار السلطة لفئات معينة من الأسر الحاكمة، وبعض الفئات العشائرية والقبلية والطائفية، وأن عملية اتخاذ القرار في هذه الدول تكون بيد الحاكم، وجماعات صغيرة من التابعين والمؤيدين له مما يؤدي إلى تعثر عملية المشاركة السياسية في مجتمعات الخليج العربية. وركزت الدراسة تعليلها لغياب المشاركة السياسية في غياب المبادرة السياسية من النظم السياسية الخليجية، والتي تمنح الشعبين مزيدا من فرص المشاركة السياسية.

أما دراسة (جبار إسماعيل عبد الجبوري) الموسومة ب (النظام السياسي الكويتي: دراسة تحليلية للتطورات السياسية المعاصرة، رسالة ماجستير)، فقد توصلت إلى أن النظام السياسي الكويتي يتميز بالكفاية؛ وأنه استطاع اكتساب الشرعية، وبالنتيجة قد حقق الاستقرار السياسي. كما توصلت الدراسة نفسها إلى: إن للقبيلة دورا في التأثير في تركيبة النظام السياسي. مع الإشارة إلى أن السلطة في الكويت محصورة بيد الأمير. مما يحد من ممارسة الشعب لدوره في الحياة السياسية؛ وأن هناك غيابا لحق تكوين الأحزاب السياسية في الكويت؛ وان كانت موجودة فأن وجودها غير رسمي ودستوري. أما دراسة (عصام صالح حسين) الموسومة ب (دراسة في النظام السياسي البحريني، رسالة ماجستير)، فقد خلصت إلى بعض النتائج يُذكر منها: إن النظام السياسي البحريني نظام تسلطي مطلق تقوده أسرة آل خليفة التي لا تقبل أن يشاركها أحد في السلطة، وترفض مطالب الشعب بإقامة ديمقراطية حقيقية، وذلك محافظة منها على نفوذها ومصالحها، ولكي لا تقع مستقبلا ضحية لمنجزاتها، وترفض هذه الأسرة مطالب الطبقة الوسطى تحديدا، والتي أسهم في تكوينها الحراك الاجتماعي في البحرين في المشاركة السياسية.

وخلصت دراسة (سعد محسن مطر المولى) الموسومة ب (النظام السياسي البحريني: دراسة في التطورات والمؤسسات السياسية المعاصرة منذ عام 1990، رسالة ماجستير)، إلى

نتائج منها: إن النظام السياسي البحريني نظام أسري تشغل فيه الأسرة الحاكمة مناصب الدولة العليا؛ وانه من الأنظمة الوراثية التي لا مجال لتداول السلطة فيها؛ وأن هذه الأسرة تلجأ إلى أتباع سياسة القمع والقهر؛ ونتيجة لذلك ظهرت معارضة سياسية للحكومة وحصلت أضطرابات سياسية منذ العام 1990، ومظاهر أخرى للنشاط السياسي المعارض لحكم هذه الأسرة، وترى هذه الدراسة: إن الإجراءات الجديدة وضعت حداً للحقبة الماضية، وأدخلت البحرين مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي. كما توصلت الدراسة أيضا إلى: أن الاتجاه نحو الديمقراطية في البحرين لم ينشأ عن وضع مؤقت أو تغيير تكتيكي، بل انهُ حدث في ظل إرادة ثابتة من أعلى سلطة تنفيذية، وموافقة للإرادة الشعبية للمُضيّ في المشروع الإصلاحي في ظل الانفتاح السياسي، وأجواء الثقة المتبادلة.

أما دراسة (هند قاسم إبراهيم) الموسومة ب (المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة حالة البحرين، رسالة ماجستير)، فقد خلصت إلى بعض الاستنتاجات منها: أنه على الرغم من الوفرة الاقتصادية التي تعيشها المجتمعات الخليجية العربية إلا إن الكثير من النساء يفتقدن الوعي بأهمية دورهنّ أوَ نشاطاتهنّ في المجال السياسي والعام معللة ذلك بأسباب تتعلق: بالطفرة النفطية التي جعلت المرأة تهتم بثقافة الاستهلاك أكثر من الاهتمام بحقوقها السياسية، والثقافة القبلية القائمة على الفصل بين الجنسين. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك معرقلات أخرى لإسهام المرأة في الحياة السياسية منها: نظرة الرجل المتدنية للمرأة، والموروث الثقافي، وعدم ثقة المرأة بنفسها، والتفسير المغلوط للدين، وغياب مبدأ توزيع حصص للنساء في العملية السياسية. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن هناك عوامل مشجعة لمشاركة المرأة منها: دور النظام السياسي البحريني الذي يتجه نحو تفعيل دور المجتمع، وخاصة المرأة للإسهام في الحياة السياسية. كما أكدت الباحثة بأن تفعيل مشاركة المرأة سياسيا يستلزم إعداد إستراتيجية وطنية ذات فلسفة اجتماعية واضحة بواسطة المجلس الأعلى للمرأة بالتنسيق مع قادة الرأي في المجتمع البحريني، والهيئات الحكومية من أجل زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وتوصلت دراسة (أحمد شحاذة محمد الكبيسي) الموسومة ب (إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير)، إلى أن الأنظمة السياسية في مجتمعات الخليج العربية أنظمة تقليدية وقفت منذ حصولها على الاستقلال ضد أية مطالبة بالإصلاح والتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من أجل تثبيت الحكم، والبقاء في السلطة أطول مدة ممكنة، وبشتى الوسائل، والوقوف بقوة إزاء نمو المؤسسات المدنية الحديثة، كالأحزاب والجمعيات والنقابات التي تكون أساس المجتمع المدني. كما توصلت الدراسة نفسها إلى أن هناك رغبة من قبل مجتمعات الخليج العربية في الإبقاء على الوضع الراهن، والتمسك بالتقاليد والتراث العربي الإسلامي، وعدم تقبل أي أفكار غريبة؛ وأن سياسة الأنفاق العام التي

أتبعتها الدولة الريعية ساعدت في تثبيت الحكم التقليدي، وخلق شرائح اجتماعية لها مصلحة في استمرار الأوضاع القائمة. الأمر الذي منح الدولة درجة عالية من الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن المجتمع. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن التغيرات التي حصلت في مجتمعات الخليج العربية نحو مزيد من الانفتاح السياسي ما هي إلا قرارات صادرة من الحكومة ليس لها سند وضمانات دستورية، ويمكن أن تتغير في أي وقت، وأن الشريعة الإسلامية تكون عائقا إزاء قيام مجتمع مدني بقدر عدم اعتمادها على القانون الوضعي، وترى الدراسة بأن غياب مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي والثقافي والفكري كان سببا في غياب المشاركة السياسية أو محدوديتها، وعليه فأن وجود مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع ديني واجتماعي كالجمعيات الخيرية وغيرها غير كاف لقيام مجتمع مدني، وخلصت الدراسة إلى أن غياب الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربية كان نتيجة لغياب مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي؛ وأن الديمقراطية هي الحل الوحيد لأي أزمة يمكن أن تمر بها هذه المجتمعات.

ولكن بالرغم من النتائج القيمة التي توصلت إليها هذه الدراسات العراقية. إلا أن دراستنا تحاول أن تثبت: بأن غياب المشاركة السياسية في المجتمعات العربية لا يقتصر على الأسباب السياسية البحتة فقط، فدراستنا تفترض أن السلوك السياسي العربي ينتج في غالبه عن عملية التنشئة النفسية والاجتماعية السياسية العربية، وليس اختيارا شخصيا أو منحة من حكومة أو جهة أجنبية. كما إن دراستنا تفترض أن للتنشئة الاجتماعية السياسية العربية دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه أو ضعفه، وغياب المشاركة السياسية والمساواة في المجتمعات العربية؛ وأن المشاركة السياسية والثقافة الديمقراطية تحصل نتيجة ممارسات تراكمية تحدث عبر مدة طويلة من الزمن، وليس مجرد سلسلة من الإجراءات الحكومية. وتحاول أن تركز دراستنا في تحليل القيم الاجتماعية والثقافة السائدة، وبيان أثرها في السلوك السياسي أكثر من توجيه النقد إلى المجتمعات العربية، وتعمد دراستنا إلى تجنب المقارنة بين التنشئة الاجتماعية السياسية في المجتمعات العربية، وبين نظيرتها في الدول الغربية وأمريكا الشمالية كون أن المقارنة من الناحية المنهجية لا تصح بين نظامين اجتماعيين مختلفين تماما. فضلا عن ما تقدم تجتهد دراستنا أن ترجع المشاركة السياسية للمرأة إلى جذورها الاجتماعية، وكون المشاركة السياسية للمرأة والرجل على حد سواء مرتبطة ارتباطا وثيقا بتجارب المشاركة على الصعيد الاجتماعي. كما إن دراستنا تجنب عدّ الديمقراطية علاج لكل مجتمع؛ وذلك لعدم صحة المقارنة بين مجتمعين مختلفين تماما كالمجتمعات العربية التي تسيطر عليها التقاليد القبلية، والتراث العربي الإسلامي، والمجتمعات الغربية التي يسود فيها "النظام الديمقراطي الليبرالي". وتحاول أن تركز دراستنا في البيانات التي تبين رأي عينات من المجتمع العربي في نظامها السياسي أكثر من التركيز

في رأينا الخاص على اعتبار أن المهم هو رضا المجتمع. وتحقق الاستقرار الاجتماعي السياسي متذكرين أن النظام السياسي هو في الغالب انعكاس للنظام الاجتماعي السائد؛ وأن النظام السياسي الملائم هو ذلك الذي ينبع من خصائص المجتمع وتاريخه وقيمه ويلبي متطلباته في التنمية والتحول الاجتماعي والاقتصادي وفق اختياره الإيديولوجي ومنطلقاته النظرية، ويكون أداةً انعكاسا لرغبات مواطنيه في تحقيق آمالهم آخذين بنظر الاعتبار رأي أرسطو في أن: النظام السياسي الصالح ليس بشكله؛ وإنما بفعله الإيجابي، أي بقدر حكمه وفقا للقانون وفي صالح الشعب. بمعنى آخر تأخذ دراستنا الواقع بعين الاعتبار أكثر مما تركز على المصادر المكتبية ورأي علماء السياسة الغربيين في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية والسلوك السياسي العربي في المجتمعات العربية.

ب- الدراسات العربية والأجنبية: وفي الوقت الذي اعتمدت فيه هذه الدراسات العراقية الجانب السياسي أكثر من الجانب الاجتماعي؛ فأن هناك دراسات عربية قيمة ركزت في الجوانب الاجتماعية دون أن تبين بشكل واضح وتفصيلي تأثيراتها أو أبعادها السياسية. فقد توصلت دراسة (علي الطراح) الموسومة ب (التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي)، إلى أن قيمة الذكورة، أي تفوق الرجل على المرأة، هي السائدة في المجتمعات العربية؛ ولكن دون البحث في الآثار السياسية التي تترتب على شيوع مثل هذه القيمة. كما خلصت دراسة (هشام شرابي) الموسومة ب (الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطركي)، إلى نتائج مهمة من بينها: شيوع سيطرة القيم الأبوية على المجتمع العربي؛ وأن للبيئة الدولية تأثير في المجتمعات العربية بشكل يفقدهما الاستقلال الذاتي. وبالرغم من ظهور دراسات عربية قيمة بحثت في السلوك السياسي انطلاقا من التنشئة الاجتماعية من قبيل دراسة (فيصل السالم) الموسومة ب (أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية: مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي) ودراسته الثانية الموسومة ب (Faisal Al-Salem, The Issue of Identity in Selected Arab Gulf States, 1987)، ودراسة (أحمد جمال ظاهر) الموسومة ب (Ahmad J. Dhaher, Gulf Arab Youth: Self-Image and Role, 1987) إلا إن هذه الدراسات ركزت في دراسة الولاء والهوية، وبعض هيئات التنشئة الاجتماعية، ولم تتناول بشكل تفصيلي العلاقة بين التنشئة والثقافة وتأثير البيئة الدولية وعوامل أخرى في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية.

لقد استند الباحث في دراسته للأبعاد السياسية للتنشئة الاجتماعية إلى بعض الدراسات الأجنبية والعربية، وفي مقدمتها الدراسة المقارنة القيمة التي قام بها كل من (كابريل الموند وسدني فيربا) (Gabriel A. Almond & Sidney Verba, The Civic Culture)، والإشارات التي حصل عليها الباحث من الدراسة أعلاه حول تأثير نوع الشخصية وقوة الأنا في التنشئة الاجتماعية السياسية هي التي دفعته للبحث عن دراسات في

هذا المجال، فعثر على بعض الدراسات العربية التي تربط بين نمط التنشئة، وقوة الأنا، والكفاية، وأنماط التنشئة الاجتماعية من قبيل الدراسة التي حررها (لويس كامل مليكه) الموسومة ب (قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية)، ودراسة (محمد عماد الدين إسماعيل وزملاءه) المسومة ب (كيف نربي أطفالنا؟) ودراسة (محمد عبد الحميد زيدان) الموسومة ب (بعض سمات الشخصية للطلبة في الجامعات الأردنية وعلاقتها برعاية الوالدين)، ودراسة (محمد خير علي مامسر) الموسومة ب (دراسة تحليلية لسمات شخصية شباب الجامعات العربية)، ودراسة (عليه عبد المعطي محمد) الموسومة ب (مفهوم الذات عند طلبة المدرسة الثانوية وعلاقته ببعض سمات الشخصية وبالتحصيل الدراسي)، فضلا عن ما تقدم، استفاد الباحث كثيراً من دراسة (كمال المنوفي) الموسومة ب (الثقافة السياسية للفلاحين المصريين) التي زودت الباحث بإشارات عديدة ومباشرة وواضحة تربط بين التنشئة الاجتماعية والسلوك السياسي. ولكن جُهْدَ الباحث تركز في الربط بين الإشارات التي خلصت إليها دراسة (كابريل الموند وسدني فيربا)، حول الأبعاد السياسية لقوة الأنا، ونوع الشخصية، والدراسات التي تتناول الشخصية، وأنماط التنشئة الاجتماعية من جانب نفسي واجتماعي بحت، بمعنى أن جهد الباحث تركز في الربط أو التركيب بين الدراسات السياسية والدراسات النفسية والاجتماعية؛ لذلك تطمح الدراسة الحالية إلى الإسهام الفعال بتقديم مادة علمية تربط الجوانب النفسية للتنشئة الاجتماعية وتأثيرها في التنشئة الاجتماعية السياسية وبالتالي في السلوك السياسي.

فضلا عن كل ما تقدم، زود إطلاع ودراسة باحث هذه الدراسة في أدبيات التنشئة الاجتماعية السياسية منذ العام 1997، وتقديمه رسالة ماجستير في (التنشئة الاجتماعية السياسية وأثرها على السلوك السياسي)، في العام 1999، وهي دراسة نظرية تناول معظمها أدبيات التنشئة الاجتماعية السياسية الغربية، ونشرت في العام 2000 تحت العنوان: "التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي)، وتقديمه لاحقا أطروحة دكتوراه في (التنشئة الاجتماعية السياسية في دول الخليج العربية: دراسة أنموذجي الكويت والبحرين، 2007) زوده بخبرة أكبر في التوسع في البحث في هذا المجال. لقد حاول باحث هذه الدراسة في أول الأمر تقديم هذا الكتاب كمشروع لأطروحة الدكتوراه، ولكن رُفض من قبل قسم النظم السياسية والعالم الثالث في كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، وفرض علينا بدلا من ذلك، أن تكون الأطروحة في التنشئة الاجتماعية السياسية في الكويت والبحرين معللا ذلك بوجود اختلاف جوهري بين المجتمعات السياسية العربية في هذا المجال ولا يصح لذلك دراسة هذه المجتمعات العربية كوحدة واحدة، وأن تناول التنشئة الاجتماعية السياسية العربية برمتها موضوع كبير جداً أيضا، ولهذا جاء كتابنا هذا من أجل مواصلة البحث في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، معللين اختيارنا هذا، وعلى عكس ما ذهب إليه قسم النظم

السياسية, بأن هناك قواسم مشتركة في التنشئة الاجتماعية السياسية بين المجتمعات السياسية العربية, وافتراضنا بأن الاستعانة بنماذج من الأخيرة من المحتمل جدا أن يعمم على المجتمعات السياسية العربية كافة بحكم اشتراكها في التراث العربي الإسلامي كما مره ذكره, على الأقل في بعض الجوانب.

ولكن قد يتبادر إلى الذهن تساؤل: هل هناك تشابه بين ما كتبناه في التنشئة الاجتماعية السياسية سابقا وبين دراستنا الجديدة هذه؟ أن ما كتبناه في رسالة الماجستير كان معظمه في الجوانب النظرية حصراً مع أشارات لبعض الدراسات الميدانية الأجنبية, أما ما كتبناه في الدكتوراه فكان مخصصاً تحديداً لدراسة نموذجين من المجتمعات السياسية العربية إلا وهما الكويت والبحرين. صحيح أن هناك تشابه أو تقارب في بعض العناوين, ولكن الجديد هو في التوسع في مناطق الدراسة ودراسة الحالات والعينات من مختلف المجتمعات السياسية العربية, إذ تضمنت هذه الدراسة, كما مره ذكره, أكثر من ثلاثة عشر مجتمع سياسي عربي, ويتجسد هذا الفرق أيضا في المعلومات والبيانات الجديدة المستخدمة, وإذا سيكون هناك تشابه في النتائج فأنه نابع من الافتراض أن هناك اشتراك بين هذه المجتمعات في التراث العربي الإسلامي, فضلا عن كل ما تقدم فأن هذه الدراسة تستخدم وتعرض لأول مرة دراسات نفسية واجتماعية من المحتمل جدا, كما سنرى في ثنايا هذه الدراسة, أن تخرج بنتائج جديدة لم يتم التوصل إليها في نشاطاتنا البحثية السابقة.

<u>صعوبات الدراسة:</u> لاشك في أن كل دراسة تواجه صعوبات، ومن بين الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة هي أن هذه الدراسة تُعد أصلا من بين الدراسات الصعبة؛ لذلك تطلبت من الباحث جهدا مضاعفا، وقلة الكتابات والبحوث العربية التي تتناول موضوع التنشئة الاجتماعية السياسية العربية تحديدا تحت عنوانات بارزة وتستند أو تستعين بدراسات نفسية واجتماعية في تحليل السلوك السياسي؛ فكان على الباحث في معظم الأحيان أن يقرأ ما بين السطور ويستعين بالدراسات الميدانية في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي بالإضافة إلى الدراسات في العلوم السياسية ويربط بين ما توصلت إليه الدراسات النفسية والاجتماعية في مجال التنشئة الاجتماعية وأنماطها وأساليبها وبين آثارها أو أبعادها السياسية أو تأثيرها في السلوك السياسي. بمعنى آخر أن الباحث سبر أغوار دارسات غير مطروقة, على الأقل بشكل واسع ومفصل وواضح.

كما صادف أن تمت كتابة الأطروحة في جو من العنف المقيت الذي تشهده مدن العراق عامة، ومدينة بغداد خاصة, وغياب الخدمات, مما ترك آثاراً سلبية جدا على الباحث فضلا عن دور الوضع الأمني المزري في تقييد حركة الباحث في البحث عن مصادر وزيارة المكتبات، إلا أن توفيق الله سبحانه وتعالى، والإرادة والرغبة الشديدة في الكتابة في مثل هذا

الموضوع للإجابة على أسئلة تقلق وتثير أهتمام الباحث في المحيط الذي يعيش فيه، والإخلاص والجدية في البحث العلمي النافع، والتفرغ المطلق للدراسة، والاعتزال كلياً للدراسة، والاستفادة القصوى من الوقت، وإطلاع الباحث على أدبيات التنشئة الاجتماعية السياسية بشكل عام، والكتابة فيها منذ العام 1998، وقيامه بالقراءة وجمع المصادر الدراسية عن التنشئة الاجتماعية السياسية العربية بشكل عام منذ بداية العام 2000، وقيامه شخصيا بالطباعة وسحب المطبوع والترجمة واستخدام التفريغ الآلي الالكتروني المباشر في تفريغ المعلومات بكفاية عالية وصرف مبالغ كبيرة من أجل تهيئة كل مستلزمات وأجواء الدراسة، عوامل ذللت العديد من تلك الصعوبات، وشجعت على بذل أقصى الجهود، وتحمل المتاعب والمعاناة في سبيل إنجاز هذه الدراسة للإسهام في خدمة الإنسان. مع ذلك فإن ما تقدم قد يكون خطوة متواضعة يؤمل أن تعزز وتطور من قبل كتاب آخرين.

<u>هيكلية الدراسة:</u> ومن أجل التحقق من فرضية الدراسة والإجابة على الأسئلة المتعلق بها تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة. قسم الفصل الأول الذي خُصص لدراسة هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية إلى مبحثين: خُصص المبحث الأول: لدراسة هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية الأولية، والمبحث الثاني: لدراسة هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية العربية الثانوية. أما الفصل الثاني فقد خُصص لدراسة العوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في مبحثين: شمل المبحث الأول العوامل الذاتية المؤثرة في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، في الوقت الذي تناول المبحث الثاني العوامل البيئية المؤثرة في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. وأما الفصل الثالث والأخير فتم تخصيصه لدراسة تأثير الثقافة في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية في ثلاثة مباحث: يتضمن المبحث الأول: تأثير القيم الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، ويشمل المبحث الثاني: تأثير الممارسات الاجتماعية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، أما المبحث الثالث والأخير: فخصص لدراسة تأثير الثقافة السياسية العربية في التنشئة الاجتماعية السياسية العربية. وأخيرا، جاءت الخاتمة التي تضمنت خلاصة لهذه الدراسة استنادا إلى فصول الدراسة برمتها وأهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، وبعد، فقد حاول الباحث جاهدا عند تناوله موضوع هذه الأطروحة أن يلتزم بشروط البحث العلمي، ويتحلى بالحيادية والموضوعية عند عرض الوقائع، واستنباط الحقائق مع الأخذ بنظر الاعتبار التوسع المطلوب في بعض الفصول والمباحث والمطالب والاختصار غير المخل في سواها.